مجلة الشرق الاقتصادية للدراسات والأبحاث

AL-SHARQ ECONOMIC JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH

مجلة الشرق للدراسات والأبحاث الاقتصادية

العدد الثالث كانون ثاني –آذار 2021

مجلة علمية محكمة تهتم بنشر الأبحاث والدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية تصدر عن المكتب الحركي للاقتصاديين – إقليم شرق غزة

غزة - فلسطين

تطور الأوضاع الاقتصادية في فلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005-2019

Development of economic conditions in Palestine after the Israeli withdrawal from Gaza Strip 2005-2019

رائد محمد حلس

باحث دكتوراه في فلسفة الاقتصاد

كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم

علي أحمد الأمين

رئيس قسم الاقتصاد

كلية الدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى رصد تطور الأوضاع الاقتصادية في فلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005 وما ترتب على ذلك من تغيرات طرأت على الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم تصور مستقبلي للاقتصاد الفلسطيني.

وتضمنت الدراسة أربعة أقسام رئيسية، تناول الأول مقدمة الدراسة، واستعرض الثاني واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005 وحتى عام 2019، ورصد الثالث التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني، بينما اختص الرابع بتقديم تصور مستقبلي للاقتصاد الفلسطيني يعتمد تنفيذه على ثلاثة مراحل.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أثرت التطورات والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، على الاقتصاد الفلسطيني وتسببت في تراجع وتدهور النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة

واتساع دائرة الفقر واضطراب المناخ الاستثماري. كما استغلت إسرائيل التطورات والتغيرات التي طرأت بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، في عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وعن العالم الخارجي من خلال الحصار الاقتصادي الشامل الذي فرضته على القطاع في عام 2007.

وبالإضافة إلى ذلك وفر الانقسام الفلسطيني بيئة مناسبة لإسرائيل لفرض الحصار على قطاع غزة، وإغلاق المعابر ومنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، ولشن الاعتداءات العسكرية المتكررة، ولحرمان الفلسطينيين من الاستفادة من الغاز المكتشف في بحر غزة، وللسيطرة على المنطقة ج وحظر أي نشاط استثماري فيها، ونهب المياه ومنع وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم.

وأوصت الدراسة بضرورة استعادة الوحدة من خلال تحقيق مصالحة حقيقية، ينتج عنها اندماج كامل لاقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك ضرورة التوجه إلى المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة للضغط الحقيقي والجاد على إسرائيل لإنهاء الحصار وفتح كافة المعابر والمنافذ الفلسطينية أمام حركة الأفراد والبضائع دون قيود أو شروط

Abstract:

The study aimed to monitor the development of economic conditions in Palestine after the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in 2005 and the consequent changes in the Palestinian economy, and presenting a future vision for the Palestinian economy.

The study included four main sections, the first dealt with the introduction of the study, the second reviewed the reality of the Palestinian economy after the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in 2005 and until 2019, and the third monitored the economic changes that occurred in the Palestinian economy, while the fourth was concerned with presenting a future vision of the Palestinian economy whose implementation depends on three Phase.

The study reached a number of results, the most important of which were: The developments and changes in the Palestinian economy following the unilateral Israeli withdrawal from the Gaza Strip in 2005 affected the Palestinian economy and caused the decline and deterioration of economic activity, high unemployment rates, Israel also exploited developments and changes

following the unilateral withdrawal from the Gaza Strip, isolating the Gaza Strip from the West Bank and the outside world through the comprehensive economic blockade it imposed on the Gaza Strip in 2007.

In addition, the Palestinian division provided an appropriate environment for Israel to impose a blockade on the Gaza Strip, to close the crossings, to prevent the movement of individuals and goods, to launch repeated military attacks, to deprive the Palestinians of the gas discovered in the Gaza Sea and to control Area C, Water and preventing Palestinian access to their land.

The study recommended the necessity of restoring the unity through real reconciliation, resulting in full integration of the economy of the West Bank and the Gaza Strip, as well as the need to go to the international community and international institutions and organizations, especially the United Nations, to exert real and serious pressure on Israel to end the siege and open all Palestinian crossings and ports to the movement of individuals And goods without restrictions or conditions.

الكلمات المفتاحية: الانسحاب الإسرائيلي، الانقسام الفلسطيني، الحصار الاقتصادي، اقتصاد الصمود، اقتصاد المصالحة.

أولًا: مقدمة الدراسة

1. خلفية المشكلة:

شكل الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005م نقطة تحول جوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث استطاعت إسرائيل بذكاء كبير الترويج لخطة الانسحاب من قطاع غزة، وتصويرها على أنها خطة تعبر عن النوايا السليمة لإسرائيل أمام المجتمع الدولي، وأن هذه الخطوة الإسرائيلية ستكون فرصة لإحياء العملية السلمية سينتج عنها بالضرورة تطبيق خارطة الطريق، ومعالجة الأزمات الاقتصادية الفلسطينية، وهذا يتنافى تماماً مع النوايا الفعلية الإسرائيلية التي لم تعد خافية على أحد.

وكان متوقعاً للاقتصاد الفلسطيني بعد مرحلة الانسحاب من قطاع غزة الازدهار والنمو إذا ما أتيحت له حرية الحركة دون قيود تعيق التواصل الاقتصادي مع العالم الخارجي، ولكن كان هذا أول مأزق

يعيشه الاقتصاد الفلسطيني في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية على المعابر بعد الانسحاب من قطاع غزة وتوقف فرص التصدير نهائياً بالإضافة إلى توقف المفاوضات المتعلقة بإمكانية تشغيل مطار غزة أو إعادة بناء ميناء غزة، ويتمحور المأزق الثاني الذي دفعت إسرائيل باتجاهه وهو المماطلة في فتح ممر يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي شكل في جوهره عائقاً كبيراً أمام التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية والتكامل الاقتصادي بينهما.

وإمعاناً في التعنت الإسرائيلي واستمرار سيطرته على الأجواء البرية والبحرية والجوية، ونواياه في خنق الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، تمادت إسرائيل في إجراءاتها القمعية للقطاع والتي تمثلت في الحصار الشامل والخانق على القطاع منذ العام 2007، إضافة إلى حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي التي تزامنت مع الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية وتحديداً على قطاع غزة الذي تعرض إلى ثلاث حروب متتالية خلال الأعوام 2008م، 2012م، 2014م، تكبد خلالها الاقتصاد الفلسطيني خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني, وارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، والانخفاض المستمر في النمو الاستثماري، وزيادة العجز في الميزانية.

2. تحديد المشكلة:

شهدت الأراضي الفلسطينية العديد من الأحداث بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في أيلول 2005، أبرزها فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني، والحروب الإسرائيلية المتكررة على القطاع الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

من هذا المنطلق تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أبرز التطورات الاقتصادية في فلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، أهمها:

- ما مدى تأثير الانسحاب الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين؟
- ما هي أبرز التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة؟
- ما هو مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل التغيرات الاقتصادية التي طرأت عليه بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة م؟

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعاً على جانب كبير من الأهمية لدى الشعب الفلسطيني لما للانسحاب الإسرائيلي من أثر على مجمل حياة ومستقبل المجتمع الفلسطيني، وتتجلى أهمية الدراسة في سعيها لإيجاد الحلول المناسبة لتراجع النشاط الاقتصادي وخلق بيئة ملائمة للاستثمار من خلال تقديم تصور مستقبلي للاقتصاد الفلسطيني يشمل ثلاث مراحل لتنفيذه على ارض الواقع.

4. أهداف الدراسة:

في ضوء الاعتبارات السابقة، فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على تطور الاوضاع الاقتصادية في فلسطين بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005م–2019م، وفيما يلي الأهداف التفصيلية:

- التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع عام 2005م.
- التعرف على التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب عام 2005 وحتى عام 2019.
- تقديم تصور مستقبلي للاقتصاد الفلسطيني في ظل التغيرات الاقتصادية التي طرأت عليه بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

5. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج العلمي الوصفي التحليلي في وصف ظواهر الدراسة ومتغيراتها وتحليل هذه الظواهر والوصول إلى تفسيرات للواقع، وما يفرزه الاقتصاد الفلسطيني وعلاقاته من تطورات وتداعيات.

6. مجال وحدود الدراسة:

- **مجال الدراسة:** هو الاقتصاد الفلسطيني وتحديداً التداعيات الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.
- **الحد الزمني للدراسة:** تغطي الفترة (2019-2005)، وبداية هذه الفترة هي موعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، وتحديد عام 2019 لنهاية فترة الدراسة.
- **الحد المكاني للدراسة:** داخل حدود الدولة الفلسطينية، وتحديدًا مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.

7. أقسام الدراسة.

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم الدراسة حسب التسلسل المنطقي للمواضيع اللازمة لتغطية مجال الدراسة إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول مقدمة الدراسة، بينما يتناول القسم الثاني واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ويستعرض القسم الثالث التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ويقدم القسم الرابع رؤية وتصور لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني في ظل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب من قطاع غزة، وتنتهي الدراسة باستعراض النتائج والتوصيات.

8. الدراسات السابقة

- **دراسة (الطباع، 2017):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الانقسام الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وتحديد مدى تأثر القطاع الاقتصادي في قطاع غزة بالانقسام الداخلي،

وما ترتب عليه من تشديد سياسة الحصار والفصل الإسرائيلية، والمساهمة في تحديد كلفة الانقسام في المجال الاقتصادي، وتسليط الضوء على واقع الأزمات التي يعيشها القطاع الاقتصادي في ظل هروب الجهات المعنية من تحمل المسؤولية، وتبيان الخسارة الناجمة عن استمرار الانقسام.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الانقسام الداخلي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، لكنه انعكس بشكل أكثر على قطاع غزة، نتيجة الضرر الأكبر الذي لحق بقطاع غزة مقارنة مع الضرر الذي لحق بالضفة الغربية، وكذلك وفر الانقسام الفلسطيني بيئة مناسبة للاحتلال الإسرائيلي تتمثل في فرض الحصار على قطاع غزة وإغلاق المعابر وشن الاعتداءات المتكررة عليه بجانب استمرار السيطرة الإسرائيلية على مناطق "ج" في الضفة الغربية ونهب المياه ومنع وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم.

- **دراسة (المشهراوي، 2018):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من النواحي السياسية والأمنية، والتعرف على الأهداف الإسرائيلية التي تحققت من وراء عملية الانسحاب ودوافعها، وتقديم رؤية متكاملة تساهم في تقييم واقع الانقسام الفلسطيني بعد الانسحاب من قطاع غزة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن خطة شارون لفك الارتباط من جانب واحد أحدثت مخاوف كبيرة لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالإضافة إلى الجانب المصري، نظراً لأن هذه الخطوة كانت غير محسوبة العواقب، وإن كان هنالك اختلافاً في نوع المخاوف، فالمخاوف الفلسطينية تركزت على المستقبل السياسي، بينما المخاوف الإسرائيلية تركزت على المستقبل الأمني، أما المخاوف المصرية فأخذت طابعاً استراتيجياً نظراً لعلاقة الجوار مع قطاع غزة وإسرائيل.

كما عززت عملية الانسحاب الإسرائيلي من الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس وأصبح واقعاً مفروضاً وله تأثيراته السلبية على المستقبل الفلسطيني.

- **دراسة (المدهون، 2005):**

هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب ومستقبل القوى البشرية الفلسطينية من خلال التعرف على مستقبل القوى البشرية الفلسطينية في المجال الصناعي والحكومي والخدماتي والزراعي وفي المدن الصناعية.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن تطبيقها من خلال تعاون السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمانحين لصياغة استراتيجية قابلة للتطبيق لوضع حد لارتفاع معدل البطالة، كما اقترحت الدراسة سيناريوهات لمستقبل القوى البشرية الفلسطينية والتوصيات اللازمة لتجاوز الأزمة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

ثانيًا: واقع الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

وضع الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في العام 2005، السلطة الوطنية الفلسطينية أمام تحد كبير يتعلق بكيفية الحفاظ على الأراضي المخلاة من جهة، واستثمارها بالصورة المثلى لما فيه منفعة الشعب الفلسطيني، وخصوصاً سكان قطاع غزة، من جهة أُخرى.

وقد شُغلت مؤسسات فلسطينية كثيرة بالبحث في هذا الموضوع خلال الفترة التي سبقت عملية الانسحاب وإخلاء المستوطنات في القطاع، كما واحتل البحث في مستقبل الأراضي المخلاة جزءاً كبيراً من الجهد الاستثنائي الهائل الذي قامت به الطواقم الفنية التي شكلتها الحكومة الفلسطينية في 15 مارس 2005، على مدار الساعة خلال الأشهر التي سبقت الإخلاء الإسرائيلي، وقد عملت هذه الطواقم على فرز وتقسيم أراضي المستوطنات بناء على طبيعتها، واقترحت أوجه استثمارها المستقبلي وفقاً لتقسيمات محددة.

ولقد بلغ المجموع الكلي لمساحة الأراضي التي أقيمت عليها المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة نحو 23999 دونماً، منها: نحو 20576 دونم أراض حكومية، 1015 دونم أراض حكومية متعاقد عليها للغير (أي مستأجرة من المواطنين الفلسطينيين)، و2408 دونمات ملكية خاصة للمواطنين، وهناك أيضاً نحو 23000 دونم أُخرى كانت إسرائيل قد وضعت يدها عليها وحولتها إلى حزام أمني

للمستوطنات؛ أي أن المستوطنات وما حولها احتلت نحو 42.7 % من مجمل الأراضي الحكومية البالغة 110000دونم، و 12.4%من مساحة قطاع غزة البالغة 378كم2 وفقاً لوثائق الأمم المتحدة (العجرمي، 2005، ص1).

بعد الانسحاب تفاجئ الجانب الفلسطيني بأن المستوطنين والقوات الإسرائيلية قاموا بحرق المنشآت الموجودة وتدميرها قبل المغادرة، باستثناء نحو 3400 دفئية زراعية من مجموع 4000 دفيئة تقريباً، بقيت مجرد هياكل أزيلت منها الأجهزة والمعدات التشغيلية، والأسوأ أن القوات الإسرائيلية تركت نحو 12 كنيساً ومعبداً دينياً لإحراج السلطة، فكل من بقائها أو تدميرها ينطوي على مشكلة ستقوم إسرائيل باستغلالها للتحريض على السلطة والشعب الفلسطيني (عوكل، 2005، ص2)، ومن الجدير ذكره أن معظم الخطط والآليات التي وضعتها اللجنة المكلفة بملف الانسحاب توقفت، نتيجة قيام الجمهور بحرق الكُنس والمعابد الدينية واستباحة ما هو موجود في المستوطنات دون قدرة قوات الأمن الفلسطيني على الاعتراض أو حماية ما هو موجود داخل المستوطنات.

وكان متوقعاً للاقتصاد الفلسطيني بعد مرحلة الانسحاب من قطاع غزة الازدهار والنمو إذا ما أتيحت له حرية الحركة دون قيود تعيق تواصل الاقتصاد مع العالم الخارجي، ولكن كان هذا أول مأزق يعيشه الاقتصاد الفلسطيني في ظل تشديد الحصار الاقتصادي بعد الانسحاب من قطاع غزة ومنع حرية الحركة للأفراد والبضائع والسلع الأولية وظهور ظاهرة الاقتصاد اللاشرعي عبر الأنفاق كبديل للاقتصاد الشرعي، ويتمحور المأزق الثاني الذي دفعت إسرائيل باتجاهه عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس من خلال تعزيز الانقسام الذي شكل في جوهره عائقاً كبيراً أمام التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية والتكامل الاقتصادي بينهم،

وقد شكلت الحروب الإسرائيلية المتكررة على القطاع في الأعوام 2008م، 2012م، 2014م، وما خلفه من دمار كبير وعميق في البنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن وبروز ملف إعادة الإعمار للمرة الثالثة في عام 2014م خلال السنوات التي اعقبت عملية الانسحاب من غزة المأزق الاقتصادي الثالث.

1. تدهور النشاط الاقتصادي.

مر الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005م، في ظروف صعبة للغاية أدت إلى تراجع وتدهور النشاط الاقتصادي، وجاء هذا التدهور والتراجع نتيجة للأحداث السياسية والأمنية خصوصًا في قطاع غزة الذي عانى من حصار شامل ومستمر منذ العام 2007م، بالإضافة إلى قيام إسرائيل بشن سلسلة من الاعتداءات المتتالية على القطاع خلال الأعوام 2008م، 2012م، 2014م، وكان العدوان الأخير في صيف العام 2014م والذي استمر حوالي 51 يوما هو الأعنف، حيث ألحق أضراراً جسيمة في معظم البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية، وانعكست آثاره على أداء الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2015، ص15)، ولم يكن التراجع فقط في قطاع غزة بل كان التراجع في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، وكما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للفترة (2005-2019)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي					
	فلسطين	معدل النمو (%)	الضفة الغربية	معدل النمو (%)	قطاع غزة	معدل النمو (%)
2005	8740.1	11.3	5468.5	6.6	3271.6	20.1
2006	8653.0	-1.0	5962.1	9.0	2690.9	-17.7
2007	8980.8	3.8	6587.6	10.5	2393.2	-11.1
2008	9648.0	7.4	7451.3	13.1	2196.7	-8.2
2009	10477.1	8.6	8126.3	9.1	2350.8	7.0
2010	11082.4	5.8	8496.1	4.6	2586.3	10.0
2011	12146.4	9.6	9305.9	9.5	2840.5	9.8
2012	12886.9	6.1	9810.2	5.4	3076.7	8.3
2013	13492.4	4.7	10171.9	3.7	3320.5	7.9
2014	13471.1	-0.2	10610.4	4.3	2860.7	-13.8
2015	13972.4	3.7	11072.3	4.4	2900.1	1.4
2016	15211.0	8.9	12046.1	8.8	3164.9	9.1
2017	15426.9	1.4	12505.5	3.8	2921.4	-7.7
2018	15616.2	1.2	12797.3	2.3	2818.9	-3.5
2019	15829.0	1.4	12998.8	1.6	2830.2	0.4

– المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إحصاءات الحسابات القومية 2005-2019"، (رام الله، 2020).

- المبالغ بالمليون دولار.
- سنة الأساس 2015.

وبناء عليه فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في فلسطين 11.3% عام 2005م إلى – 1.0% عام 2006م ويُعزى هذا الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي إلى تأثر الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006م، بالتطورات السياسية والمحلية نتيجة الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير 2006م، وما أعقبها من تشكيل حركة حماس بزعامة اسماعيل هنية للحكومة الفلسطينية، والتي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، بالإضافة إلى وقف التعاون في المجال الدبلوماسي من قبل المجتمع الدولي، وقطع المعونات والمساعدات (باستثناء المساعدات الإنسانية والطارئة)، ووقف تحويل الإيرادات الضريبية الخاصة بالمقاصة مع الجانب الإسرائيلي، إلى جانب تشديد القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع، الأمر الذي ترتب على هذا الوضع تعطيل آلية العمل في القطاع العام بشكل كبير وحال دون انتعاش القطاع الخاص وبالتالي نكوص عملية التنمية وتقويض منجزاتها وعودة الاقتصاد من جديد إلى حالة التراجع (سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص33).

ورغم ذلك شهد الاقتصاد الفلسطيني انتعاشًا ملحوظًا خلال الأعوام (2007م، 2008م،2009م) بمعدل (3.8%، 7.4%، 8.6%) على الترتيب، ولكن تركز هذا النمو في الضفة الغربية فقط نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي والمساعدات وليس نتيجة زيادة الإنتاج، في حين لم يشهد قطاع غزة أي نمو اقتصادي (العجلة، 2011، ص12)، وذلك بسبب حالة الاقتتال الفلسطيني الداخلي وما رافق ذلك من أحداث دموية مؤسفة، أدت إلى إعلان حالة الطوارئ من قبل السلطة الفلسطينية وتشكيل حكومة طوارئ فلسطينية برئاسة سلام فياض في منتصف حزيران من العام 2007م (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص19)، بالإضافة إلى الحصار والإغلاق والعزلة التامة التي فرضت على القطاع، وتزايد القيود على إدخال السلع الأساسية وبما فيها الأوراق النقدية، كذلك العدوان الذي شنته إسرائيل على القطاع في نهاية العام 2008م، وما خلفته من

دمار أدى إلى تردي واضح في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (سلطة النقد الفلسطينية، 2009، ص23).

كما شهد النشاط الاقتصادي في فلسطين وخاصة في قطاع غزة نمواً وبنسب متفاوتة خلال عامي (2011–2010) كما هو موضح في الجدول رقم (1)، إلا أنه لا يعتبر نمواً حقيقياً، نتيجة أن هذا النمو كان معتمداً على تدفق المنح والمساعدات الخارجية وعلى تجارة الأنفاق في قطاع غزة، وليس على نمو القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني، التي استمرت في خضوعها للقيود الإسرائيلية المعوقة للاستثمار والنمو المستدام في الأراضي الفلسطيني، والمتمثلة على أرض الواقع في الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2007م، من خلال حظر التصدير وتدمير القطاع الخاص في قطاع غزة، وتقييد ومنع حركة المستثمرين واستيراد المواد الخام والمعدات المرتبطة بالعملية الإنتاجية، وهي من الأمور التي تسببت في كبح وتقييد المسار التنموي المرجو للاقتصاد الفلسطيني، وكذلك تآكل وتفتيت قواعده الإنتاجية وهشاشته المالية والتجارية، وتزايد اعتماده على الخارج وبخاصة على الاقتصاد الإسرائيلي (صندوق النقد العربي، 2011، ص246).

وخلال الفترة (2012 – 2014) عاد النشاط الاقتصادي في فلسطين للتباطؤ والتراجع بعد مسيرة من النمو المطرد، إذا تراجع النمو الاقتصادي من 9.6% عام 2011م، إلى 6.1% عام 2012م ثم إلى 4.6% عام 2013م ثم -0.2% عام 2014م، ويُعزى هذا التباطؤ و التراجع في النمو إلى التطورات والأوضاع الاستثنائية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة في عامي 2012م و 2014م، الذي ألحق أضرارًا بالغة في البنية التحتية، والمؤسسات الإنتاجية، والمرافق العامة، والمساكن، مع استمرار الحصار وتدمير الأنفاق الحدودية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، ص13).

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014م يعتبر هو الأول منذ العام 2006، نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي في قطاع غزّة بنسبة (–13.8%) مقارنة مع نسبة نمو في الضفة الغربية بنسبة 4.3%.

وقد شهد النشاط الاقتصادي خلال الفترة (2017–2015) تحسناً ملحوظًا، حيث نما بنحو 3.7%، 8.9%، 1.4% خلال السنوات 2015م، 2016م، 2017م على

الترتيب، ويرتبط التحسن خلال عامي 2015م و2016م بشكل مباشر بتحسّن النشاط الاقتصادي في قطاع غزة بنسبة 1.4%، 9.1% خلال عامي 2015م و2016م على الترتيب وذلك نتيجة بدء عملية إعادة الإعمار للبيوت والمنشآت المدمّرة، التي انطلقت برعاية ورقابة دوليّة (سلطة النقد الفلسطينية، 2016، ص12)، بينما تباطؤ النمو الاقتصادي في العام 2017م مقارنة مع العام 2016م يعود إلى انكماش الاقتصاد الغزي بنحو (−2.0%) بعد عامين من التسارع والنمو، ويعزى ذلك بالأساس إلى تدهور مستوى الإنفاق بشقيه الخاص والعام، لا سيما في النصف الثاني من العام 2017م على إثر قيام الحكومة الفلسطينية بوقف صرف بعض العلاوات على رواتب موظفي القطاع العام في قطاع غزة، والتي قدرت بنحو 30% من قيمة الراتب، إلى جانب تخفيض إمدادات الوقود / الكهرباء (سلطة النقد الفلسطينية، 2018، ص7).

وقد استقر النمو الاقتصادي في فلسطين في مكانه خلال عامي (2018 – 2019) حيث نما الاقتصاد الفلسطيني بنحو 1.2% عام 2018م و1.4% عام 2019م، محافظًا على نفس النسبة التي حققها عام 2017م، ويُعزى هذا التباطؤ في النمو الاقتصادي واستقراره على معدل النمو البطيء الذي تحقق في عام 2017، إلى العديد من التحديات والمخاطر التي عانى منها الاقتصاد الفلسطيني خلال العامين الأخيرين 2018م، 2019م، على خلفية التطورات في مالية الحكومة والقطاع الخارجي والتراجع الملحوظ في إيرادات المقاصّة وقيام الجانب الإسرائيلي باستقطاع جزء كبير منها، الأمر الذي دفع الحكومة الفلسطينية إلى رفض استلام هذه الأموال منقوصّة بالإضافة إلى انخفاض المنح والمساعدات الخارجية بسبب قيام الإدارة الأمريكية بقطع المساعدات كافة المساعدات الأمريكية عن الشعب الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2020، صvi).

في إطار ما سبق يري الباحثان أنّ الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعاني من تدهور حاد في النشاط الاقتصادي بشكلٍ عام منذ الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب وحتى

الوقت الراهن نتيجة العديد من الهزات والصدمات التي تعرض لها الاقتصاد، والتي تسببت في تسارع وتيرة التباطؤ الاقتصادي إلى جانب تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك تسببت أيضًا في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار، وفي النشاط والنمو الاقتصادي.

2. تطور معدلات البطالة في فلسطين:

بالتزامن مع تدهور النشاط الاقتصادي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، طرأ ارتفاع طفيف على الفجوة بين العرض والطلب على العمالة مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة، ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة، ويعتبر هذا الارتفاع في معدلات البطالة أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي الفلسطينية خلال السنوات التي سبقت الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005، كانت تعتمد على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخلص من مشكلة البطالة من ناحية أخرى, ويذكر في هذا الشأن العمالة الفلسطينية قد تراجعت في إسرائيل منذ العام 2000م، جراء اعتماد إسرائيل على سياسة إحلال العمالة الأجنبية مكان الفلسطينية، وقد تم استيعاب جزء منهم لدى القطاع العام والخاص، وجزء ثاني لدى بعض الدول العربية والجزء الأكبر منهم إلى فئة العاطلين عن العمل الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة التي أعقبت الانسحاب وبشكل خاص في قطاع غزة (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص29).

ويُعتقد على نطاق واسع أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المصادر الخارجية لخلق فرص عمل، أدى إلى عدم مقدرته على امتصاص كامل للقوى العاملة، مما تسبب بوجود فائض كبير منها، إذ أن هذا الفائض لم يكن ليشكل مشكلة حقيقية للاقتصاد الفلسطيني لو أن الوضع

استمر على ما كان عليه قبل انتفاضة الأقصى (أيلول / 2000م) حيث كانت إسرائيل وبعض الدول العربية تستوعب جزءاً كبيراً من هذا الفائض.

جدول رقم (2): تطور البطـــالة في فلسطين للفترة (2005-2019)

السنة	معدل البطالة (%)		
	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين
2005	35.2	26.1	23.5
2006	39.9	25.0	23.7
2007	29.7	17.7	21.7
2008	40.5	19.0	26.6
2009	38.6	17.7	24.5
2010	37.8	17.2	23.7
2011	33.1	22.3	20.9
2012	34.2	23.0	23.0
2013	32.6	18.6	23.4
2014	43.9	17.7	26.9
2015	41.1	17.3	25.9
2016	41.7	18.2	26.9
2017	43.9	17.9	27.7
2018	43.1	17.3	26.2
2019	45.1	14.6	25.3

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مسح القوى العاملة الفلسطينية"، التقرير السنوي، (رام الله، أعداد مختلفة).

كما شهدت الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005م وحتى عام 2019م تطورات كثيرة على الساحة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة على مستوى العالم، وكما هو موضح في الجدول (2) نجملها فيما يلي (حلس، 2020، ص74):

- الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن منتصف عام 2007م، واستمرار حالة عدم اليقين والجمود السياسي.
- استمرار الحصار الاقتصادي المفروض على القطاع منذ العام 2007م، وإغلاق معبر رفح لفترات طويلة، وتأثير ذلك على حركة التبادل التجاري ومجمل النشاط الاقتصادي في القطاع.

- قيام الاحتلال الإسرائيلي بشن ثلاث حروب متكررة على قطاع غزة خلال السنوات 2008م، 2012م، 2014م، ورغم أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الحروب الإسرائيلية 2008م و2012م كانت واسعة المدى، إلا أن الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على القطاع في صيف 2014م والتي استمرت 51 يوما كانت الأكثر تأثيراً وضرراً سواء على صعيد الخسائر البشرية أو المادية أو تأثيراتها المستقبلية على حياة الناس والمتغيرات الاقتصادية.
- الإجراءات والقيود والمعيقات الإسرائيلية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين.
- ضعف القطاع العام وعدم قدرته على التشغيل واستيعاب الداخلين الجدد في صفوف البطالة من جهة وعدم قدرته على النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- استمرار الاستيطان وتقييد النشاط الاقتصادي في المناطق "ج" [1] في الضفة الغربية.
- منع العمالة الفلسطينية في قطاع غزة من العمل في سوق العمل الإسرائيلي.
- عدم مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني.
- الزيادة المضطردة في معدلات السكان التي تؤدي إلى تدفق الأيدي العاملة بمعدلات تفوق حاجة السوق المحلي، نظراً لمحدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

ويُعتقد على نطاق واسع أن مشكلة البطالة من أكثر المشكلات خطورة على المجتمع الفلسطيني بأكمله وذلك نتيجة تأثيرها السلبي على القطاع العام والخاص، لذلك من الخطأ الاعتقاد والتسليم بأن هذه المشكلة هي مشكلة الحكومة فقط، فالحد منها يتطلب شراكة حقيقية ومن نوع جديد، بين القطاع العام والخاص، تقوم على التشاور والمشاركة في القرار والثقة المتبادلة وتكامل الأدوار والمسؤوليات بينهما، وهذا ما تجمع عليه الأدبيات الاقتصادية بشكل عام.

---

[1] . بعد اتفاقيات أوسلو، قُسمت الضفة الغربية المحتلة إلى ثلاث مناطق:

المنطقة أ: وتشكل 3% من أراضي الضفة الغربية، وامتدت عام 1999 لتشكل 18% من الضفة. وتخضع غالبية شؤون هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

المنطقة ب: وتشكل 21% من أراضي الضفة الغربية، وتتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية قطاعات التعليم والصحة والاقتصاد في هذه المنطقة. لكن السيطرة الكاملة على الأمن الخارجي للمنطقتين أ و ب تتبع لإسرائيل، بمعنى أن لها الحق الكامل لدخول هاتين المنطقتين في أي وقت، بهدف اعتقال أو اغتيال أي مواطن فلسطيني.

المنطقة ج: وتشكل 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة. وبناءً على اتفاقيات أوسلو، يجب أن تتبع هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية، لكن على أرض الواقع، تسيطر إسرائيل على جميع جوانب الحياة فيها، بما في ذلك الأمن والتخطيط العمراني والبناء.

كما لا بد أن ترتكز أسس معالجة مشكلة البطالة على سياسات وأدوات عملية وتدخلات قابلة للتطبيق لتجاوز التحديات والقيود التي تواجه إطلاق النمو الاقتصادي وإخراج الاقتصاد من حالة الركود الشاملة في معظم قطاعاته، وبخاصة تحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وزيادة قدرته على فتح فرص عمل جديدة ومستدامة وذلك لزيادة التشغيل والتخفيف من مستوى البطالة المرتفع، مع عدم الإغفال أن تطبيق أسس المعالجة سوف تكون رهن عدة متغيرات سياسية واقتصادية، تتمثل في سير عملية المصالحة وإنهاء حالة الانقسام بين شطري الوطن، وما يترتب على ذلك من ضبط وترتيب أوضاع المالية للحكومة الفلسطينية في جانب الإيرادات والنفقات، وانتظام تدفق إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي والالتزام بتقديم المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، وتخفيف القيود المفروضة على قطاع التجارة والسماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق ج، وأخيراً تحسين المناخ لعمل القطاع الخاص وإتاحة المجال أمامه للاستثمار والتوسع في مشاريع البنية التحتية.

3. اضطراب المناخ الاستثماري في فلسطين

طالت تأثيرات الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي على القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005م، معظم القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع الاستثمار الذي تضرر نتيجة اضطراب المناخ الاستثماري في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، وبالتالي كانت النتيجة هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي، وهروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري في فلسطين وإلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، وتوقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة، وكذلك خسارة كل ما أنفقته السلطة لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار فيها، ونتيجة للسياسات الإسرائيلية ذهبت كل هذه الجهود والنفقات أدراج الرياح، الأمر الذي يحتاج سنوات عديدة لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الثقة لدى المستثمرين في المناخ الاستثماري الفلسطيني في المستقبل (الطباع، 2017، ص64).

ثانياً: التغيرات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني.

شـهدت الأراضــي الفلسـطينية بعد الانسـحاب الإسـرائيلي أحادي الجانب في عام 2005م العديد من التغيرات الاقتصادية والتي تشكل في ذات الوقت صدمات حالت دون النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، نستعرضها فيما يلي:

1. الحصار الاقتصادي والحروب العسكرية الإسرائيلية.

ليس هناك شك بأن الحصار الاقتصادي والحروب الإسرائيلية المتكررة على القطاع تمثل أشد صدمة شهدها الاقتصاد الفلسطيني على مدى العقود السابقة، حيث ادى الحصار الاقتصادي بجانب الحروب العسكرية الإسرائيلية، إلى إلحاق دمار هائل بالبنية التحتية لقطاع غزة المنهكة أصلاً، والفتك بقاعدته الإنتاجية، ولم يترك مجالاً لإعادة إعمار وإنعاش اقتصادي معقول، كما أدى إلى إفقار السكان الفلسطينيين في غزة، وجعل رفاهم الاقتصادي أكثر سوءاً من المستوى الذي كان عليه لعقدين سابقين، وقد زادت الحرب الإسرائيلية الاخيرة على القطاع في تعقيد الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وسرعت من وتيرة تراجع التنمية في فلسطين.

وقد أدى الحصار الاقتصادي بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحقت دماراً هائلاً بالاقتصاد المحلي لغزة وبمواردها الإنتاجية وبنيتها التحتية وأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود (الأونكتاد، 2015، ص11).

من الواضح أن الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة بكافة أشكاله وأدواته يمثل عقبة أساسية في وجه التنمية، وبالتالي من الصعب وضع رؤية تنموية اقتصادية في ظل الحصار والإغلاق، خاصة وأن نجاح الرؤية المستقبلية والتخطيط للتنمية وتنفيذ برامجها تحتاج إلى تحقيق شرط ضروري وهو الاستقرار السياسي والأمني، وحرية الحركة والنفاذ للأفراد والبضائع ورأس المال وهو ما لم تشهده الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع وحتى الآن.

2. الانقسام الفلسطيني الداخلي.

رغم فداحة الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية التي ترتبت بفعل الحصار إلا أن الخسائر الأفدح بعد عملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة كانت بسبب الانقسام الفلسطيني الداخلي، وعلى الرغم من تشكيل حكومة للتوافق الوطني في عام 2014 إلا أن إرث هذا الانقسام ظل يلقي بظلاله الثقيلة على الاقتصاد الفلسطيني وجعل التعامل مع المشكلات والأزمات المترابطة أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، نتيجة استمرار حالة الانقسام بين الأطراف وعدم اتاحة الفرصة لحكومة التوافق الوطني من بسط صلاحياتها بالكامل على قطاع غزة، واستمرار الحكومة المقالة في قطاع غزة كحكومة ظل تسير وتدير شؤون قطاع غزة.

ولعل أخطر ما ترتب على الانقسام على المستوى الاقتصادي، عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال انقسام الاقتصاد الفلسطيني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كامتداد للانقسام السياسي، وقد أسهمت الإجراءات والسياسات التي اتخذها طرفا الانقسام، في تعزيز الاختلاف القانوني والاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

- **الاختلاف القانوني:** تعمق الاختلاف القانوني في ظل الانقسام في العديد من القوانين المرتبطة بالجانب الاقتصادي، ففي مجال ضريبة الدخل استمرت الحكومة المقالة في قطاع غزة بتطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004 دون إجراء أي تعديلات، في المقابل أصدر الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين قرار بقانون رقم (2) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل، يجري تنفيذ أحكامه في الضفة الغربية. ومن جانب آخر سنت كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس قانونًا جديدًا للشركات وقانون ضريبة التكافل، يتم تطبيقها في قطاع غزة فقط، ما يجعلها متباينة عن القوانين النافذة في الضفة الغربية (نشوان وأبو حشيش، 2015، ص63).
- **الاختلاف الاقتصادي:** ابرز تجليات هذا الاختلاف ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو الازدواج الضريبي والذي يقصد بدفع المكلف الضريبة مرتين على نفس السلع أو الخدمات، مثال ذلك ضريبة السيارات تحصل الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية على ضريبة (50%)

من ثمن السيارة، ومن جانبها الحكومة المقالة في غزة تحصل على ضريبة (25%) من ثمن السيارة والتالي بات المكلف في غزة ملزم بدفع الضريبة نفسها مرتين وتتكرر ذات المطالبات بضريبة الدخل من الحكومة الفلسطينية في رام الله والحكومة المقالة في غزة للشركات الكبرى (شركة الاتصالات، جوال، البنوك).

وفيما يتعلق بإقرار الموازنة العامة، يوجد طريقتين مختلفتين لإقرار الموازنة العامة، حيث يتم إقرارها في غزة من قبل كتلة التغيير والإصلاح، بينما تقر في الضفة الغربية من الرئيس بقرار قانون (حلس، 2016، ص3).

- **الاختلاف الاجتماعي:** ويبرز هذا الاختلاف في ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة عن الضفة الغربية، حيث ترتفع معدلات البطالة في قطاع غزة بشكل أكبر عن معدلات البطالة في قطاع غزة كما أشرنا إليه في الجدول رقم (2)، ويعود هذا الاختلاف في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى تأثر قطاع غزة بشدة من الحصار والحروب المدمرة الثلاث التي شنتها (إسرائيل) في السنوات الأخيرة، والتي من خلالها يعيش المواطنين في قطاع غزة أوضاعًا اقتصادية صعبة ومأساوية، بالإضافة إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني التي حالت دون تنفيذ الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة للتخفيف من الفقر والبطالة (حلس، 2020، ص77).
- **اختلاف التخطيط التنموي:** وظهر ذلك الاختلاف جلياً في الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة الفلسطينية خلال فترة الانقسام (خطة الإصلاح والتنمية 2008-2010، وخطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013، وخطة التنمية الوطنية 2014-2016، وخطة أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 وجميع هذه الخطط تشمل قطاع غزة ضمن التخطيط من الناحية النظرية، دون التمكن من تنفيذها فعلاً على ارض الواقع بسبب الاحتلال والانقسام، في المقابل وضعت الحكومة المقالة في غزة خطط واستراتيجيات للتنمية خاصة بقطاع غزة وركزت بشكل أساسي على القطاع الزراعي، وبالتالي فان ازدواجية الخطاب والتخطيط

التنموي التي ظهرت تحتاج الى إعادة توحيد ودمج في المرحلة القادمة (اشتية، 2017، ص143).

ومما يزيد من تكلفة الانقسام الفلسطيني أن الرابح الأكبر هو الاحتلال الإسرائيلي، فقد استغلت إسرائيل ظروف الانقسام الفلسطيني لتتحكم بالاقتصاد الفلسطيني بأسلوب ممنهج ومدروس، يعمق مشكلاته، التي هي في الأساس مشكلات جوهرية يصعب إيجاد حل لها في الأجل القصير، لا سيما وأنها تحكمت في كمية ونوعية السلع التي تدخلها إلى القطاع، واقتصرت على إدخال سلع الحياة الأساسية كالأغذية والأدوية، وحظرت دخول بعض السلع الأساسية والحيوية لتنشيط حركة الاقتصاد، منها على سبيل المثال مواد البناء والعديد من المواد الخام اللازمة للصناعة، الأمر الذي أدى إلى تحولات هيكلية في اقتصاد قطاع غزة، وعلى الجانب الآخر تحكمت في وتيرة النمو والنشاط في الضفة الغربية من خلال تحكمها في عدد من الحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى في الضفة الغربية، وكذلك في تحكمها في معدل تشغيل العمالة في سوق العمالة الفلسطينية في سوق العمل وتحكمها في إيرادات المقاصة (اشتية، 2017، ص158 –159).

ويتفق الباحثان على أنّ إسرائيل نجحت في استغلال ظروف الانقسام الفلسطيني واستطاعت من خلال هذا الاستغلال التحكم في معدل تشغيل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي والتحكم في إيرادات المقاصة والتأثير على الاقتصاد الفلسطيني وجعله عرضة للعديد من الأزمات والصدمات التي أدت إلى تدهور اقتصادي أثَر على مجمل حياة المواطنين.

من أجل ذلك لابد من أخذ العبر والدروس من مرحلة الانقسام وعدم تكرارها في المستقبل والمضي قدماً في ملف المصالحة وعدم الرجوع إلى الوراء، والعمل معا من أجل اجل بناء اقتصاد فلسطيني، يؤسس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثالثاً: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني.

في ظل التطورات التي صاحبت الاقتصاد الفلسطيني والتغيرات التي طرأت عليه عقب عملية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب في العام 2005، وما ترتب على ذلك من تراجع وتدهور الوضع الاقتصادي العام والذي أدى إلى تذبذب في معدلات النمو بشكل كبير، وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وبخاصة في صفوف الشباب والخريجين الجامعيين، واتساع دائرة الفقر، ناهيك عن اضطراب المناخ الاستثماري في فلسطين والذي أدى إلى ضعف الاستثمار، وبالإضافة إلى ذلك الارتفاع في العجز في الميزان التجاري نتيجة التحكم والسيطرة الإسرائيلية على المعابر والمنافذ الدولية والتحكم في نوعية وكمية السلع الصادرة والواردة إلى الأراضي الفلسطينية، لا بد من تطوير استراتيجية اقتصادية خاصة تكون قادرة على إزالة ومعالجة آثار الانقسام والتخفيف من حدة الأزمات والمشكلات الاقتصادية التي طالت المواطن والمؤسسات على حد السواء، من خلال البحث عن موارد جديدة للاقتصاد، واستخدام طرق أكثر كفاءة في استغلال هذه الموارد، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية بتمويل من القطاعين العام والخاص، من أجل خلق بيئة استثمارية جاذبة، التي من الممكن أن تشكل قاعدة للانطلاق في بناء اقتصاد قوي ومستقل، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، خاصة في ظل الارتفاع الكبير في معدلات الفقر والبطالة ولا سيما في صفوف الشباب والخريجين الجامعيين.

ومن الناحية الموضوعية تتطلب المرحلة الأخذ بعين الاعتبار وجود سيناريوهين أساسيين: **السيناريو الأول: السيناريو المتشائم**، والذي يفترض فشل المصالحة الفلسطينية وبقاء استمرار الانقسام الفلسطيني واستمرار الحصار الإسرائيلي على القطاع، والانفصال بين شطري الوطن الواحد (الضفة والغربية وقطاع غزة) وبقاء الأزمات الاقتصادية والمالية وتبعاتها كما هي وربما تزداد سوءاً.

و**السيناريو الثاني: السيناريو المتفائل** والذي يفترض نجاح المصالحة الفلسطينية وتمكين حكومة الوحدة من مهامها وبسط صلاحياتها بالكامل على القطاع دون وجود عراقيل وممارسة عملها في إدارة الاقتصاد في قطاع غزة كما تمارسه في الضفة الغربية وتوحيد الاقتصاد الفلسطيني (اقتصاد واحد لوطن واحد).

تتعامل الدراسة في تصور مستقبل الاقتصاد الفلسطيني مع السيناريو الثاني وهو نجاح المصالحة الفلسطينية وتمكين الحكومة الفلسطينية من مباشرة عملها في قطاع غزة كما تباشره في الضفة الغربية والعمل تحت مظلة الوطن الواحد وإدارة الاقتصاد الواحد لمعالجة آثار الانقسام والحصار من خلال الإجراءات والخطط والبرامج التي سوف تنفذها الحكومة الفلسطينية في إطار اقتصاد الوطن الواحد (اقتصاد المصالحة).

وعليه، تقدم الدراسة رؤية لتصور مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بافتراض تحقيق هذا السيناريو نجاح المصالحة، وفقاً لما يلي:

1. **المرحلة الأولى: تحديد اتجاه السياسات.**

وتتمثل في ضرورة الوضوح التام في تحديد اتجاه السياسات الاقتصادية لحكومة المصالحة، والحكومة التي ستلي ذلك وفقاً لأي نتائج انتخابات مستقبلية، فهل هي باتجاه سياسات اقتصاد الدولة؟ أم باتجاه سياسات اقتصاد الصمود؟ أم في الاتجاهين معاً؟

وكل المؤشرات تشير إلى أن الاستراتيجية الاقتصادية المناسبة للمرحلة المقبلة تتمثل في اتجاه سياسات اقتصاد الصمود نتيجة العلاقة الاقتصادية المتوقعة مع إسرائيل وبالتالي سيكون المطلوب في اتباع سياسات الصمود تبني سياسات تدعم صمود الشعب الفلسطيني وضبط الإنفاق العام، وإعطاء الأولوية لدعم القطاع الخاص، والتوجه نحو دعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل، ودعم القطاعات الانتاجية (الزراعة، الصناعة، والسياحة).

2. **المرحلة الثانية: معالجة آثار الانقسام.**

وتتمثل في الاجراءات التي ينبغي للحكومة الفلسطينية اتخاذها لمعالجة آثار الانقسام، وهي على النحو التالي (عودة، 2014، ص12):

- تشكيل لجان مهنية متخصصة ومستقلة تدرس كافة القوانين والتشريعات والأنظمة التي صدرت سواء في قطاع غزة او في الضفة الغربية بمنظور مهني يلائم حاجة وظروف الاقتصاد الفلسطيني للمرحلة القادمة، وأن تكون هذه القوانين متكاملة وداعمة لتحقيق استراتيجية تنموية واضحة ومحددة على أساس الرؤية السياسية للمرحلة القادمة.
- تبني سياسة مالية تقشفية تكون قادرة على تحمل الضغوط المالية تحقيقاً لسياسات "اقتصاد الصمود".
- إصدار قرارات جريئة بإعادة النظر بشمولية كاملة في كافة جوانب الإنفاق الحكومي بدءاً من مستويات الأجور والرواتب والحوافز المادية وإعادة هيكلتها بما يتلاءم مع الواقع الفلسطيني، وعلى أساس الرؤية السياسية والبرنامج الوطني الذي سيتم تبنيه لمرحلة ما بعد المصالحة.
- إعادة تخطيط وهيكلة المؤسسات النقابية والمهنية المجسدة للقطاع الخاص الفلسطيني، بحيث تبنى على أسس مهنية واقتصادية بحتة بعيداً عن أي خلاف سياسي، وضماناً وطنياً بألا تستخدم مستقبلاً من قبل أي طرف سياسي لتحقيق مكاسب حزبية فئوية يكون لها انعكاس سلبي على مجمل السكان والاقتصاد.

3. **المرحلة الثالثة: التنمية الوطنية الشاملة.**

بعد تحديد اتجاه السياسة الاقتصادية الملائمة ومعالجة الآثار المترتبة على الانقسام ووضوح الرؤية السياسية في ضوء الانتخابات المقبلة واستقرار شكل النظام السياسي الفلسطيني يتطلب تبني خطة تنموية وطنية شاملة يتم التركيز فيها على الجوانب التالية:

- **إعادة النظر في فلسفة التخطيط التنموي الفلسطيني:**

ولتحقيق هذا الجانب يجب مراعاة قدرات الاقتصاد الفلسطيني الحقيقية، وعدم تحميل القطاع الخاص أكثر مما يحتمل، وعدم المبالغة في إمكانيات الازدهار الاقتصادي مستقبلاً، كي لا نكون أمام خطط تنموية وهمية وردية بينما الواقع الاقتصادي مأساوي. كما ينبغي البدء بوضع استراتيجية تنموية جديدة بحيث تأخذ بعين الاعتبار كافة الآثار الاقتصادية التي حدثت في مرحلة الانقسام، والعمل على التخلص منها في أقرب فرصة، وتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض أية محاولات لتعزيز الفصل الاقتصادي بينهما مهما كانت التكلفة او التضحية (عودة، 2014، ص13).

- **إعادة هيكلة كافة الإجراءات الحكومية في مجال إدارة الشؤون الاقتصادية والمؤسسات:**

ولتحقيق هذا الجانب لا بد من التخلص من البيروقراطية والإجراءات المعقدة والمثبطة لأنشطة القطاع الخاص، والمتسببة بشكل رئيسي في توسع الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم)، بحيث يتم العمل على وضع منظومة محددة ومهنية وشفافة لاتخاذ أي قرار اقتصادي من جانب. ومنظومة إجراءات محددة تخفف من تعقيدات ومتطلبات الترخيص والتنظيم والرقابة على مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والأنشطة الفردية والعائلية (اشتية، 2017، ص161).

- **دعم المنتج الوطني ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية:**

وذلك من خلال تطبيق برنامج لدعم المنتج الوطني في السوق المحلية، وزيادة ثقة المستهلك بالمنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية وتنمية صادراته، وإحلال الواردات حيثما كان ذلك ممكناً، وتمييز المنتج الوطني في العطاءات كافة، والحكومية منها على وجه الخصوص، ومقاطعة منتجات الاحتلال والمستوطنات والشركات التي تستثمر فيها أو تدعمها.

- **دعم القطاعات الإنتاجية:**

وذلك من خلال رفع حجم مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، خاصة الصناعة والزراعة والسياحة، وفي مقدمتها تشجيع الاستثمار وبناء البنية التحتية الممكنة لعمل هذه القطاعات، وخاصة في مجال الطاقة الذي يعتبر من أبرز مصادر عدم التوازن مع إسرائيل.

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن بإمكان الفلسطينيين زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي سنويّاً بنحو 704 ملايين دولار (7% من الناتج المحلي الإجمالي) في حال سمح لهم باستغلال أراضيهم الواقعة في المنطقة ج، وأن بإمكانهم مضاعفة القيمة للقطاع الصناعي في حال حصلوا على حقهم في استغلال أملاح البحر الميت بنحو 918 مليون دولار (9% من الناتج المحلي الإجمالي)، وزيادة ناتجهم المحلي الإجمالي بواقع 241 مليون دولار (2% من الناتج المحلي الإجمالي)، و126 مليون دولار من استغلال الموارد السياحية في المنطقة ج (1% من الناتج المحلي الإجمالي) (World Bank, 2013).

- **تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربيّة:** وذلك من خلال دعم وتفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمّان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعيّة لإسرائيل، فالاندماج الإقليمي العربي يمثّل فرصة حقيقيّة لتنمية قطاع التجارة الفلسطيني من خلال توسيع وتنويع نطاق الأنشطة التجاريّة له بعيداً عن الشريك الإسرائيلي المهيمن، وتوفير الاستقلال الذي تحتاجه التجارة الفلسطينيّة كمنطقة تجاريّة مستقلّة ذات سيادة جمركيّة، وبالتّالي، فلا بدّ من متابعة حثيثة لهذه المبادرة، ووضع تصوّر من قبل الحكومة الفلسطينيّة لآليّات تنفيذها، وتشخيص معيقات التبادل الاقتصادي الفلسطيني العربي، وتوضيح الفرص الاستثماريّة المتاحة في فلسطين.

ويعتبر توطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية في المرحلة المقبلة خياراً إستراتيجيّاً لتخفيف التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى يحمل آفاقاً واعدة وحقيقية لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن حجم الصادرات الفلسطينية لدول الخليج سيصل إلى 650 مليون دولار في ظل ظروف طبيعية لإقامة وتفعيل العلاقات معها، كما تشير دراسة أخرى إلى أن آفاق حجم التبادل التجاري مع مصر وحدها ستصل إلى مليار دولار (حلس، 2018، ص9 – 10).

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

وذلك من خلال تبني استراتيجية تنموية قائمة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمصدر أساسي لفرص العمل والتشغيل، على أن تكون إجراءات وسياسات الحكومة داعمة ومساندة بقوة لهذه المشاريع بدلاً من إرهاقها بكثرة وتعقيد الإجراءات الحكومية الروتينية، وإرهاقها بالرسوم والضرائب المرتفعة (عودة، 2014، ص14).

- **مواصلة الجهود الحثيثة للحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية:** يأتي التوجه الفلسطيني للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وتحريره من الاقتصاد الإسرائيلي، والتفاؤل تجاه الفوائد الموعودة والمحتملة من الاندماج في العولمة بواسطة التحرير التجاري العالمي وآلياته المتخصصة. وبالتالي، فإن خيار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خيار إستراتيجي للانفكاك من التبعية، ويحمل العديد من الآثار الإيجابية، أهمها، أن حصول دولة فلسطين على صفة العضوية في منظمة التجارة العالمية يساعدها على الاستفادة من المساعدات الفنية التي من شأنها إيجاد نظام تجاري يتماشى مع قواعد المنظمة، ناهيك عن أن العضوية أيضاً تساعد فلسطين على بناء القدرات اللازمة والحصول على المعرفة في مجال التجارة الدولية، وستجلب المنافسة إلى السوق المحلية من خلال رفع القدرة التنافسية للمنتجات وتحسين جودتها وتخفيض أسعارها، وتؤدي أيضاً إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل فلسطين، وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية (حلس، 2018، ص94).

يجدر التنويه هنا إلى أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، يحتاج لإجماع الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل، وقد سبق أن أعاقت الولايات المتحدة، لأسباب سياسية وأيديولوجية، عضوية الصين وروسيا طويلاً، قبل التوصل لتسوية تسمح بعضويتهما، ولذلك، يحتاج الفلسطينيون لوضع خطة عمل لتجاوز هذه العقبة.

- **إعادة هيكلة شاملة لقطاع التعليم:**

وذلك من خلال العمل الجاد على الارتقاء الحقيقي بكفاءة مخرجات المؤسسات التعليمية بجميع مستوياتها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل المحلية والدولية، والعمل الجاد على الارتقاء بالتعليم المهني باعتباره جوهر نجاح وتطور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد كتوجه أساسي لعلاج مشكلة البطالة، وتحديات سوق العمل (اشتية، 2017، ص161).

- **إعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن الفلسطيني:**

وذلك من خلال أعادة هيكلة نمط الاستهلاك للمواطن بحيث تكون في نطاق انتاجيته لا أن تكون في نطاق مستوى نصيبه من الدخل القومي المتاح والذي يتأثر بقوة بحجم المساعدات والمنح الدولية، اذ أن نسبة الانفاق الاستهلاكي من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغت 121.4% في قطاع غزة و106.9% في الضفة الغربية، و109.5% على المستوى الفلسطيني وذلك وفقاً لبيانات عام2019 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، وينبغي أن يتم ذلك في سياق البعد الوطني لتعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على تحمل أية ضغوطات اقتصادية أو مالية تمس رفاهيته، بدافع ابتزازه سياسياً ومساومته على حقوقه الوطنية الثابتة.

رابعاً: النتائج والتوصيات

1. النتائج

في ضـوء اسـتعراض تطورات الأوضـاع الاقتصـادية والتغيرات التي طرأت على الاقتصـاد الفلسـطيني بعد الانسـحاب الإسـرائيلي عام 2005، وحتى عام 2017، توصـلت الدراسـة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أثرت التطورات والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، على الاقتصاد الفلسطيني وتسببت في تراجع وتدهور النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر واضطراب المناخ الاستثماري.
- شهدت الأراضي الفلسطينية بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة 2005 وحتى عام 2017 تطورات كثيرة على الساحة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً، أبرزها (الحصار والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية والانقسام) مما تسببت في تردي الأوضاع الاقتصادية في فلسطين.
- نجحت إسرائيل بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، تحويل القطاع نموذجاً لأكبر سجن في العالم، من خلال فرض الحصار الشامل على القطاع براً وبحراً وجواً.
- وفر الانقسام الفلسطيني بيئة مناسبة لإسرائيل لفرض الحصار على قطاع غزة، وإغلاق المعابر ومنع حرية الحركة للأفراد والبضائع، ولشن الاعتداءات العسكرية المتكررة، وبالإضافة إلى حرمان الفلسطينيين من الاستفادة من الغاز المكتشف في بحر غزة، والاستمرار في السيطرة على المنطقة ج وحظر أي نشاط استثماري فيها، ونهب المياه ومنع وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم.
- ساهم الحصار الاقتصادي والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المدمرة على قطاع غزة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بحظر الأنشطة الاقتصادية في المنطقة "ج"، واحكام سيطرته على المعابر والمنافذ الدولية وعزل الاقتصاد الفلسطيني عن العالم الخارجي، ومنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم الاقتصادية في رفع تكلفة القيام بالأعمال، وفي خلق

بيئة ينعدم فيها اليقين حول المخاطر المستقبلية وعوائد الاستثمار وكذلك في اضطراب المناخ الاستثماري في فلسطين.

- ترتب على الانقسام على المستوى الاقتصادي، عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية من خلال انقسام الاقتصاد الفلسطيني ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كامتداد للانقسام السياسي، وقد أسهمت الإجراءات والسياسات التي اتخذها طرفا الانقسام، في تعزيز الاختلاف القانوني والاقتصادي والاجتماعي والتنموي.
- استغلت إسرائيل ظروف الانقسام الفلسطيني لتتحكم بالاقتصاد الفلسطيني بأسلوب ممنهج ومدروس، من خلال تحكمها في كمية ونوعية السلع التي تدخلها إلى قطاع غزة ، واقتصارها على إدخال سلع الحياة الأساسية كالأغذية والأدوية، وحظرها لدخول بعض السلع الأساسية والحيوية اللازمة لتنشيط حركة الاقتصاد، وكذلك تحكمها في وتيرة النمو والنشاط في الضفة الغربية من خلال تحكمها في عدد من الحواجز التي تقطع أوصال المدن والقرى في الضفة الغربية، وبالإضافة إلى تحكمها في معدل تشغيل العمالة في سوق العمالة الفلسطينية في سوق العمل وتحكمها في إيرادات المقاصة.

2. التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، وبالتزامن مع معركة التحرّر السياسي الّتي تخوضها القيادة الفلسطينيّة في المحافل الدوليّة، لابدّ من إطلاق معركة التحرّر الاقتصادي من إسرائيل، أي التخلّص من التبعيّة الاقتصاديّة لإسرائيل، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجيّة، فالمرحلة الآن تتطلّب توطين الاقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسسٍ متينة، وقواعد صلبة، وتحويله من اقتصادٍ تابعٍ يرزح تحت الاحتلال، إلى اقتصاد صمود (مقاوم) ومن ثم التوجه نحو اقتصاد دولة، قادر على الاعتماد الذّاتي، والنموّ المستدام، وخلق فرص عمل دائمة ومستمرّة، ولتحقيق هذا الهدف لابدّ من التحرّك في عدّة اتجاهات:

- ضرورة استعادة الوحدة من خلال تحقيق مصالحة حقيقية، ينتج عنها اندماج كامل لاقتصادي الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا بد، وبالتزامن مع تحقيق هذا الهدف، من العودة إلى النهج الديمقراطي والذي سيضمن شرعية السلطة الوطنية التشريعية والتشكيل الصحيح لأجهزة الحكومة المحلية.

- التوجه إلى المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة للضغط الحقيقي والجاد على إسرائيل لإنهاء الحصار وفتح كافة المعابر والمنافذ الفلسطينية أمام حركة الأفراد والبضائع دون قيود أو شروط.
- زيادة القدرة الإنتاجيّة للاقتصاد الفلسطيني كمّاً ونوعاً، مع التركيز على دعم المنتج الفلسطيني وتعزيز الجودة خلال مراحل الإنتاج والتسويق، وخاصة من خلال تشجيع استخدام تطبيقات التكنولوجيا الجديدة وخفض الرسوم الجمركيّة على الماكينات مرتفعة التكنولوجيا، وإحكام الإشراف على المنتجات المحلّيّة لضمان مطابقتها للمعايير الدوليّة.
- دعم القطاعات الإنتاجية وذلك بتوجيه المنح والمساعدات الدوليّة نحو إعادة بناء وتوسعة القاعدة الاقتصاديّة الإنتاجيّة، مع التركيز على بعض القطاعات الاقتصاديّة الواعدة، ذات الأهميّة الاستراتيجيّة، مثل قطاع الصناعات التّحويليّة والصناعات الإنشائيّة، وقطاع الطاقة، ومن ثمّ التدرّج إلى قطاعات اقتصاديّة أخرى، ممّا سيؤدي إلى تعزيز القدرة الذاتيّة للاقتصاد الفلسطيني.
- إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، وإلغاء الغلاف الجمركي الموحّد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة، ومواصلة الجهود الحثيثة لانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية.
- دعم ومساندة حملات المقاطعة الاقتصاديّة للمنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات محليّاً ودوليّاً.
- تبني استراتيجية تنموية قائمة على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمصدر أساسي لفرص العمل والتشغيل.
- تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربيّة، وذلك من خلال دعم وتفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمّان في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعيّة لإسرائيل.

المراجع:

أولاً: الكتب العربية

- اشتية، محمد (2017)، "الاقتصاد الفلسطيني: حصار عوامل الإنتاج"، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار، القدس.
- الطباع، ماهر (2017)، "تكلفة الانقسام وأثره على الاقتصاد الفلسطيني (2007–2017)"، ضمن كتاب: تكلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- World Bank. "West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy", October 2, 2013, pp. vii – ix.

ثالثا: رسائل الماجستير

- المشهراوي، علاء (2013)، "الآثار السياسية والأمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية، (فلسطين، جامعة الأزهر، غزة).

رابعاً: الأبحاث العلمية

- حلس، رائد (2018)، "أثر انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية على القطاع التجاري"، المؤتمر العلمي الدولي: الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية "تحديات وفرص"، (غزة، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية).
- حلس، رائد (2020)، "تطور الاقتصاد الفلسطيني من الاستقلالية إلى الاعتمادية"، مجلة تسامح، العدد 71، (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان).

- المدهون، محمد (2005)، "مستقبل القوى البشرية في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي"، المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، (غزة، الجامعة الاسلامية).

خامساً: أوراق العمل والدراسات

- حلس، رائد (2016)، "أثر الانقسام الفلسطيني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصالحة المجتمعية الفلسطينية.. ضرورة وطنية، (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الإستراتيجية).
- حلس، رائد (2018)، "ورقة تحليل سياسات: واقع التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية وسبل تطويرها"، (واشنطن: الأكاديمية الأميركية للأعمال).
- العجرمي، أشرف (2005)، "أراضي المستعمرات الإسرائيلية: بين التخطيط والتبديد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (16)، العدد (64)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
- العجلة، مازن (2011)، "مستقبل التنمية في ظل الحصار"، العدد (29)، (غزة: مجلة مركز التخطيط الفلسطيني).
- عودة، سيف الدين (2014)، "الآثار والدروس المستفادة من مرحلة الانقسام ومتطلبات نجاح الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة"، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل بعنوان: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد المصالحة، (غزة، مركز التخطيط الفلسطيني).
- عوكل، طلال (2005)، "قطاع غزة بعد الإخلاء: من سجون صغيرة إلى سجن كبير وعدوان أكثر وحشية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (16)، العدد (64)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
- نشوان، كارم – أبو حشيش، بسام (2015)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعطيل عمل المجلس التشريعي"، (غزة: شبكة المنظمات الأهلية).

سادساً: التقارير الرسمية وغير الرسمية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015)، "أداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2014"، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، "إحصاءات الحسابات القومية 2019-2005"، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021)، "إحصاءات الحسابات القومية للأعوام 2018 – 2019 بالأسعار الثابتة"، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2017-2005"، أعداد مختلفة، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2007)، "التقرير السنوي الثاني عشر 2006"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2008)، "التقرير السنوي الثالث عشر 2007"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2009)، "التقرير السنوي الرابع عشر 2008"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2015)، "التقرير السنوي 2014"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2016)، "التقرير السنوي 2015"، (دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2017)، "التقرير السنوي 2016"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2017)، "تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.

- سلطة النقد الفلسطينية (2018)، "التقرير السنوي 2017"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- سلطة النقد الفلسطينية (2020)، "التقرير السنوي 2019"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- صندوق النقد العربي (2011)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني"، أبو ظبي.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد (2015)، "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة"، جنيف ونيويورك.